

# منوعات

MEDIA

## أخبار

**انهالت الانتقادات على الرئيسة التنفيذية لشركة إكس ليندا ياكارينو، بعدما نشرت تغريدة احتفالية رداً على منشور عن الهجوم الإسرائيلي على أجهزة الاتصال في لبنان. وجاءت تغريدتها في وقت تواجه منصة إكس اتهامات بالجملة بالانحياز لإسرائيل.**

**رفض جهاز المخابرات الفلسطيني، قرار محكمة صلح نابلس شمالي الضفة الغربية، بالإفراج عن الصحافي أحمد بيتاوي بعد يوم من صدور القرار. وياتي رفض القرار القضائي الإفراج عن بيتاوي رغم عدم دعم المخابرات والنيابة العامة التهم الموجهة إليه بآية أدلة.**

**انهيت مهام المدير العام لمؤسسة التلفزيون الجزائري بالإبادة عادل سلاحي، واختير المدير العام للإذاعة محمد بغالي ليحل في منصبه. ليصلح ثالث شخص يتولى المهمة خلال الشهرين الماضيين. أشرف مستشار رئيس الجمهورية كمال سيدي السعيد على حفل التنصيب.**

**اعلنت «مايكروسوفت» أن روسيا ضاعفت عمليات التضليل الإعلامي ضد حملة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، من خلال بث مقاطع فيديو تتضمن نظريات مؤامرة، ما يعزز المخاوف من تحذرات أجنبية في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي تقام في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.**

أصدر مركز حملة فلسطيني، تقريراً يوثق لجوء الاحتلال لاستخدام الذكاء الاصطناعي في انتهاك الحقوق الرقمية للفلسطينيين واستهدافهم، وتوزعت شركات التكنولوجيا في هذه الجرائم

## مسؤولية شركات التكنولوجيا عن الإبادة في تقرير

بيروت - رضا حريري

بعد مرور قرابة عام كامل على بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، أصدر مركز حملة فلسطيني، تقريراً يوثق لجوء الاحتلال لاستخدام الذكاء الاصطناعي في انتهاك الحقوق الرقمية للفلسطينيين واستهدافهم، مع التركيز على الدور البارز الذي تلعبه شركات التكنولوجيا في تسهيل الرقابة وحجب المعلومات لصالح الاحتلال.

ويبين التقرير الذي جاء بعنوان «الحقوق الرقمية الفلسطينية، الإبادة الجماعية، ومسؤولية شركات التكنولوجيا الكبرى»، الأهمية الكبيرة للدفاع عن الحقوق الرقمية في سياق حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، خاصة مع الدور الكبير للمنصات الاجتماعية في توثيق الانتهاكات وتبادل المعلومات.

### الرقابة

أشار «حملة» إلى أن سياسات الإشراف التمييزية على المحتوى التي اتبعتها منصات التواصل الاجتماعي الكبرى منذ بدء العدوان على غزة، فرضت رقابة ممنهجة على الصوت الفلسطيني والمحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية، وهو ما تجلّى في القيود غير المسبوقة التي واجهها الصحفيون وصانعو المحتوى الفلسطينيون على وسائل التواصل الاجتماعي.

ووثق المركز أكثر من 1350 حالة رقابة على الإنترنت عبر منصات التواصل الرئيسية، بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى 1 يوليو/تموز 2024. تنوعت هذه الانتهاكات بين تعليق الحساب وإزالة للمحتوى وفرض القيود على الحسابات وانخفاض الانتشار. وتصدّرت منصة شركة ميتا، فيسبوك وإستغرام، قائمة المخالفين، تلتها «تيك توك» و«إكس» و«يوتيوب». مع العلم أن قائمة المتضررين من الرقابة شملت أكثر من 150 وسيلة إعلامية.

ولفت التقرير إلى أن الرقابة غير المتناسبة والمتعمدة التي فرضتها شركات مثل «ميتا» على أصوات الصحفيين والناشطين الحقوقيين عبر منصات التواصل الاجتماعي، لا تقيد حرية التعبير فقط، بل تعطل كذلك الوصول إلى المعلومات. كما ذكر بتقرير سابق أن «حملة» وثقت اتخاذ «ميتا» تدابير صارمة ضد المحتوى الفلسطيني، واعتمادها معايير منحازة مقارنة بطرق إشرافها على المحتوى العبري.

كذلك، نبه إلى أن طلبات الحكومة الإسرائيلية بإزالة المحتوى تعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الرقابة، ولفّت إلى أن وحدة السابير الإسرائيلية أصدرت بين 7 أكتوبر و14 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2023، 9500 طلب لإزالة منشورات عن منصات التواصل الاجتماعي. وبين أن 60% من هذه الطلبات أرسلت إلى «ميتا» التي امتثلت لها في 94% من الحالات.

### خطاب كراهية وحملة تضليل

رصد مركز حملة شكلاً آخر من أشكال انتهاك الحقوق الرقمية يتمثل في انتشار خطاب الكراهية والتخريض ضد الفلسطينيين. ووثق المركز بين 7 أكتوبر و1 يوليو الماضيين 3325 انتهاكاً على شكل محتوى عنيف عبر المنصات الاجتماعية. وجاءت معظم هذه الانتهاكات على «فيسبوك» (1366 حالة)، تليها «إكس» (1297 حالة)، وتوزعت بقبتها بشكل أساسي على «إستغرام» و«تليغرام». وتنوعت الانتهاكات، فجاء 73% منها في خانة التخريض، وتوزعت الباقي بين خطاب الكراهية وحملة

### ثمانية ملايين منشور بالعبرية تحرض على العنف والكراهية

في حماية الحقوق الرقمية للفلسطينيين، من خلال عدم اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة خطاب الكراهية ضدهم. كما أنها سمحت بانتشار حملات التضليل حول الشعب الفلسطيني، منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، وذلك لتبرير العقاب الجماعي بحقهم.

كما، بين تحقيق عدد من المنصات أرباحاً من الإعلانات التخريبية ضد الفلسطينيين، خاصة منصة فيسبوك،

التي سمحت بنشر دعايات تحرض على اغتيال أفراد بعينهم أو تشجع على طرد سكان الضفة الغربية إلى الأردن. عدا عن استخدام الحكومة الإسرائيلية منصة يوتيوب لبث إعلانات تروج فيها لروايتها الخاصة بالحرب وتحرض عبرها ضد الفلسطينيين.

### الذكاء الاصطناعي في الحرب

ذكر التقرير باستخدام الاحتلال عدداً من البرامج والأدوات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاختيار وتوليد أهداف، مثل «لاندرا» و«هيسورا»، فيما استعمل برنامج «اين أبي؟» لتتبع مساكن عائلات المستهدفين بشكل خاص. وبحسب تقارير الأمم المتحدة فقد لعبت هذه البرامج دوراً مهماً في الأعداد المرعبة للشهداء الفلسطينيين في الأسابيع الستة الأولى من الحرب، حيث قتل 14800 فلسطيني، من بينهم ستة آلاف طفل وأربعة آلاف امرأة. كذلك، تطرقت التقرير إلى استعمال الاحتلال تقنيات تجسس وتعرف على الوجه على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، من دون الحصول على موافقتهم، بهدف إنشاء قاعدة بيانات ضخمة. وأثبتت تقارير صحافية مختلفة أن هذه الأدوات عدا عن انتهاكها للخصوصية والحق في الحركة، أعطت في مرات عديدة نتائج غير دقيقة، أدت في النهاية إلى مقتل مدنيين لا علاقة لهم بالعمل المسلح.

ورأى أن التقنيات الإسرائيلية تُحوّل الفلسطينيين إلى مجرد بيانات بعد تجريدهم من إنسانيتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى «أتمتة عمليات القتل في القطاع»، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وأدان «حملة» استخدام الاحتلال طائرات مسيرة مزودة ببنادق رشاشة أو صواريخ، تتبع الأفراد وتحصد هوياتهم، وتقصفهم، مما يمثل «تصعيداً مخيفاً في أتمتة القتل». ووفقاً للتقرير، فإنه عدا عن أذاها الجسدي وتوثيق استخدامها في استهداف المدنيين، تلعب هذه الطائرات المسيرات دوراً بارزاً في الحرب النفسية، وتخلق جوّاً من الخوف الدائم وانعدام الأمن بين السكان في غزة.

### شركات التكنولوجيا شريكة في انتهاكات الحقوق الرقمية

توفّر شركات مثل غوغل وأمازون خدمات دعم الحوسبة السحابية لجيش الاحتلال، مما يسهل عليه تشغيل تقنياته العسكرية القائمة على البيانات الكبيرة والتي تشكل جزءاً أساسياً في أنظمة الذكاء الاصطناعي والرقابة. وهو ما يسلط الضوء على تواطؤ شركات التكنولوجيا في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال وتعاون الشركتان مع جيش الاحتلال في مشروع نيمبوس الذي يلعب دوراً مهماً في توفير بنية تحتية لتخزين البيانات والتعلم الآلي وتطوير الذكاء الاصطناعي. كما تزود «أمازون» مديرية المخابرات في الجيش الإسرائيلي بمزرعة خوادم لتخزين بيانات استخباراتية تجمعها عن الفلسطينيين في غزة. ولعبت هذه البيانات دوراً مهماً في عملية القتل في غزة، وأدت إلى سقوط العديد من المدنيين الفلسطينيين.

وفيما تتعاون «غوغل» و«أمازون» رسمياً مع الاحتلال، بين تقرير «حملة» أن منصات شركة ميتا عموماً، وتطبيق واتساب خصوصاً، تعاني نقاط ضعف عديدة يمكن للحكومة الإسرائيلية المرور، مما يسمح بتحديد المستخدمين الذين يتواصلون والمجموعات التي يشاركون فيها، وربما أماكن وجودهم.



من تظاهرة ضد تعاون غوغل مع إسرائيل في كاليفورنيا، أيرل 2024 (Getty)

### قطع الاتصالات

في حالة من العزلة، وتعطيل إمكانية توثيق الانتهاكات التي يرتكبها جيش الاحتلال في غزة، وكذلك تغليب السردية الإسرائيلية في الإعلام، ودعا التقرير إلى إنهاء الحرب فوراً من أجل «ضمان إحراز تقدم في حماية حقوق الإنسان، وكذلك الحقوق الرقمية في المنطقة». كما دعا إلى تعاون بين القطاعات المختلفة لوضع حد لسياسة التمييز المنهجية بحق الفلسطينيين والمدافعين عنهم عبر الإنترنت. وطالب شركات التكنولوجيا بتبسيط عملية معالجة الانتهاكات الرقمية، واستثمار مزيد من الموارد لمنع وقوع الضرر على المستخدمين. والتواصل الفعال والدائم مع المجتمع المدني الفلسطيني. كما دعاها إلى منح المستخدمين فرصة للرد على عمليات إزالة المحتوى، وحماية خصوصية البيانات وعدم استخدامها ضد الأفراد.

نبه مركز «حملة» إلى اعتماد جيش الاحتلال على قطع الإنترنت والاتصالات اللاسلكية أداة حرب غير قانونية في قطاع غزة، خاصة أنه يعرقل حياة السكان ويؤدي إلى زيادة عزلتهم في ظل الحرب، إضافة إلى تعطيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الفرق الطبية وفرق الإنقاذ. وأشار التقرير إلى رصد ما لا يقل عن 15 حالة انقطاع في الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل قطاع غزة، خلال الأشهر الماضية لحرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع. ولفّت إلى أن الاحتلال منع على مدار العقود الماضية عن عمد تطوير بنية تحتية مستدامة للاتصالات في فلسطين، وفرض قيوداً على دخول تقنيات أساسية لتشغيلها في غزة. واعتبر أن الأسباب تعود إلى ضمان إبقاء الفلسطينيين

